

مجلة السلفيوم للعلوم والتقنية

SILPHIUM Journal of Science & Technology (SJST)

SJST Vol.09 No.01 2026 (1-12)

www.j.istc.edu.ly

Received 20/09/2025 Revised 08/12/2025 Published online 31/01/2026

قياس كفاءة بعض مؤشرات القطاع الزراعي الليبي خلال الفترة 1990-2020عبد الرازق صالح الشباح¹، علي خليفة عبدالسلام^{2*}، صفاء احمد فضيل³¹ استاذ مشارك، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا² استاذ مساعد، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا³ قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا*للمراسلة: ali.alskran32@gmail.com<https://orcid.org/0009-0001-5234-6041>**الملخص**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أداء القطاع الزراعي الليبي خلال الفترة من 1990 إلى 2020، وتناولت الدراسة تحليل عددًا من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، حيث تم تقسيم الفترة الزمنية إلى مرحلتين: الأولى (1990-2004) والثانية (2005-2020). وتضمن التحليل دراسة تطور كل من الناتج المحلي الزراعي الإجمالي، الاستثمارات الزراعية، والعمالة الزراعية، بالإضافة إلى مؤشرات الصادرات والواردات الزراعية، وقد أظهر التحليل وجود فروقات واضحة بين الفترتين نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة، وانعكاسها المباشر على القطاع الزراعي، حيث أن معدل نمو الناتج المحلي الزراعي في الفترة الثانية "2005 - 2020" بلغ 8.1% وهو أعلى من الفترة الأولى "1990-2004" والذي بلغ 2.7% وكذلك بالنسبة للعمالة الزراعية فقد بلغ معدل النمو 10% في حين بلغ في الفترة الأولى 4%. بينما معدل النمو للصادرات في الفترة الثانية بلغ 23.8% بينما كان للفترة الأولى متناقص وبلغ -15%، وأيضاً الواردات الزراعية كان معدل نموها في الفترة الثانية أعلى وبلغ 5.3% في حين بلغ في الفترة الأولى 0.1%، غير أن الأمر اختلف بالنسبة لمعدل نمو الاستثمار الزراعي فقد كانت الفترة الأولى أعلى نمواً وبلغ 3%، ووصل في الفترة الثانية إلى 0.7%.

توصلت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي الليبي يعاني من اختلالات هيكلية وضعف في توجيه الاستثمارات، وانخفاض في كفاءة استخدام الموارد، وقد أوصت الدراسة بدعم الاستثمار الزراعي، تطوير البنية التحتية الزراعية، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتفعيل دور البحث الزراعي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة، الكفاءة الاقتصادية، الإنفاق الاستثماري

Measuring the efficiency of some indicators of the Libyan agricultural sector during the period 1990-2020

Abdul Razzaq Saleh Al-Shabah^a, Ali Khalifa Abdel Salam^{b*} & Safaa Ahmed Fadil^c

^aAssociate Professor of Agricultural Economic department, Faculty of Agriculture, Omar Al-Mukhtar University, Albyda, Libya

^bAssistant professor of Agricultural Economic department, Faculty of Agriculture, Omar Al-Mukhtar University, Albyda, Libya

^cAgricultural Economic department, Faculty of Agriculture, Omar Al-Mukhtar University, Albyda, Libya

* Corresponding author: ali.alskran32@gmail.com**Abstract**

The study aimed to identify the performance of the Libyan agricultural sector during the period from 1990 to 2020. The study analyzed a number of macroeconomic variables in the Libyan economy related to the agricultural sector, where the time period was divided into two stages: the first (1990–2004) and the second (2005–2020). The analysis included a study of the development of the agricultural gross domestic product, agricultural investments, and agricultural labor, in addition to indicators of agricultural exports and imports. The analysis showed clear differences between the two periods as a result of the changing political and economic conditions, and their direct impact on the agricultural sector. The agricultural GDP growth rate in the second period (2005-2020) reached 8.1%, which is higher than the first period (1990-2004), which reached 2.7%. The same applies to agricultural labor, as the growth rate reached 10%, while it reached 4% in the first period. The growth rate of exports in the second period reached 23.8%, while it was decreasing in the first period and reached -15%. Also, the growth rate of agricultural imports was higher in the second period, reaching 5.3%, while it was 0.1% in the first period. However, the situation was different regarding the growth rate of agricultural investment, as the first period had a higher growth rate, reaching 3%, and in the second period it reached 0.7%.

The study concluded that the Libyan agricultural sector suffers from structural imbalances, weak investment orientation, and low resource utilization efficiency. The study recommended supporting agricultural investment, developing agricultural infrastructure, encouraging local and foreign investments, and activating the role of agricultural research.

Keywords: economic growth, sustainable development, economic efficiency, investment spending.

المقدمة

يعتبر القطاع الزراعي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الليبي، حيث يلعب دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل، خاصة في المناطق الريفية ومع ذلك فإن هذا القطاع واجه تحديات هيكلية وظروفاً متغيرة خلال الفترة من 1990-2020، مما انعكس على إنتاجيته بعض المتغيرات الاقتصادية، والاقتصاد الليبي كما شاهد هذا القطاع تحولات كبيرة نتيجة لعوامل متعددة، منها السياسات الاقتصادية، الظروف المناخية، والاستخدام المتزايد للتقنيات الحديثة في الزراعة، وعلى الرغم من أن ليبيا تمتلك موارد طبيعية غنية كالأراضي الزراعية الخصبة والمياه الجوفية إلا أن العديد من التحديات أعاقت تحقيق التنمية المستدامة في هذا المجال من أهمها ندرة الموارد المائية والتصحر، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والهجرة من الريف إلى المدن. حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الزراعية خلال الفترة من 1990-2020، وتم دراسة هذه المتغيرات على فترتين زمنيتين على أن تكون الفترة الأولى من (1990-2004) والفترة الثانية من (2005-2020)، وشملت هذه المتغيرات كل من الناتج المحلي الزراعي والاستثمارات الزراعية، والعمالة الزراعية، والصادرات الزراعية، والواردات والزراعية.

مشكلة الدراسة

وضعت ليبيا عدة خطط اقتصادية، وصرفت مبالغ ضخمة للنهوض بقطاع الزراعة، إلا إن هذه الخطط لم تحقق المستهدفات التي وضعت من أجلها (صلاح الدين المهدي، أسامة محمد بن حامد 2020) ورغم تبني ليبيا لعدد من السياسات الزراعية وخطط التنمية، وتوجيه استثمارات مالية ضخمة للقطاع الزراعي خلال العقود الماضية، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي شهدت تراجعاً مستمراً فقد انخفضت من حوالي 5.2% عام 2000 إلى نحو 3.3% عام 2005 واستمرت في الهبوط لتصل إلى 1.6% في 2019 وتقدر بحوالي 1.77% في عام 2023 (worldbank,2023)، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهم المتغيرات الاقتصادية الزراعية ومعدلات نموها خلال الفترة 1990-2020.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع الزراعي ذاته، ولا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة دون النهوض بهذا القطاع الحيوي فالقطاع الزراعي لا يقتصر دوره على تأمين الغذاء فقط، بل يعد محركاً لعدة قطاعات أخرى منها الصناعة التحويلية والنقل والخدمات اللوجستية، مما يخلق شبكة اقتصادية مترابطة تسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط .

أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة قياس كفاءة أداء مؤشرات القطاع الزراعي الليبي التي شملت كل من الناتج الإجمالي الزراعي، والاستثمار الزراعي، والقوى العاملة الزراعية، والصادرات والواردات الزراعية.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المتمثلة في البيانات الإحصائية المنشورة التي تصدرها الجهات الرسمية في الدولة الليبية بالإضافة إلى بيانات مصرف ليبيا المركزي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) وأيضاً بعض المراجع (الأبحاث والرسائل العلمية) المتعلقة بهذه الدراسة كما تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي الكمي والوصفي للبيانات المتاحة لغرض الوصول إلى النتائج التي تخدم أهداف الدراسة.

الفترة الزمنية

تمتد الفترة الزمنية التي تتناولها هذه الدراسة من عام 1990 إلى 2020، وتم تقسيمها إلى مرحلتين رئيسيتين الفترة الأولى: 1990 إلى 2004. -الفترة الثانية: 2005 إلى 2020. ويعود هذا التقسيم إلى اعتبارات منهجية وتحليلية، حيث تمثل المرحلة الأولى فترة ما قبل عدد من التحولات الاقتصادية والسياسية التي أثرت بشكل مباشر على القطاع موضوع الدراسة. أما المرحلة الثانية فقد تميزت بظهور خطط جديدة وسياسات مختلفة، بالإضافة إلى توفر بيانات أكثر انتظاماً ودقة، مما يساعد على إجراء تحليل أكثر شمولاً وواقعية، كما إن هذا التقسيم المتوازن (15 سنة لكل فترة) يتيح المقارنة بين الفترتين بشكل أكثر وضوحاً، مما يعزز من قدرة الدراسة على استخلاص النتائج، وتحديد الاتجاهات.

الدراسات السابقة

قام (فراج ولعيرج، 2014) بقياس الأثار الاقتصادية لبعض مؤشرات التنمية الزراعية على القطاع الزراعي الليبي وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم مؤشرات التنمية في القطاع الزراعي هي قياس كفاءة الاستثمار الزراعي باستخدام معايير الكفاءة الاقتصادية التي من أهمها معدل الاستثمار الزراعي، معامل إنتاجية الاستثمار الزراعي، وبالإشارة إلى هذه المعايير فقد تبين كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي، ومن خلال معايير التوطين تبين أن هذا المعيار زاد عن الواحد صحيح مما يدل أن القطاع الزراعي قد تحصل على استثمارات تجاوزت قيمة الناتج المحلي الزراعي المتولد منه.

اما دراسة (ناصف ومحمد، 2017) حول قياس مدى أهمية إسهام القطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي باستخدام مقياس كوسوف للتنمية حيث كان هناك تسأل في هذه الدراسة إلى إي مدى يمكن أن يكون القطاع الزراعي حيوي ورائد، ويعول عليه في تنوع مصادر الدخل، وتوصلت الدراسة إلى أن النماذج الثلاثة التي تم اعتمادها كانت درجة التنمية فيها متناقصة، وفي أغلب الأحيان سالبة بمعنى عدم قدرة القطاع الإسهام بنسب موجبة في الناتج المحلي على الرغم من الاستثمارات والإنفاق الحكومي في هذا القطاع، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إحداث تغييرات جذرية بالسياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي.

في دراسة (أحميدة وآخرون، 2021) حول كفاءة الاستثمار الزراعي في ليبيا خلال الفترة 2000 - 2012 حيث استهدفت الدراسة التعرف على دور الاستثمارات الزراعية في تنمية القطاع الزراعي الليبي من خلال قياس كفاءته، وتقدير علاقته بالناتج الزراعي الليبي وكذلك مقارنته بمستوي الاستثمار الزراعي المستهدف الوصول إليه.

وقد اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على أسلوب التحليل الوصفي والكمي لتحليل البيانات من خلال استخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من معدل الاستثمار الزراعي، العائد على الاستثمار الزراعي، مضاعف الاستثمار الزراعي، معامل التكثيف، قد بلغ نحو 10.0، 12.7، 06.2، 77.1، خلال متوسط فترة الدراسة على الترتيب مما يشير إلى كفاءة الاستثمار الزراعي في ليبيا، وبلغ المتوسط السنوي لعامل التوطن 92.2 خلال فترة الدراسة، ومنه يتبين أن معامل التوطن كان أكبر من الواحد الصحيح مما يشير إلى عدم كفاءة الاستثمار الزراعي في ليبيا، واتضح من خلال نموذج (جيمس - ميد) للنمو وهو نموذج يعكس حد الإنتاج الممكن، ويقوم النموذج على افتراضين هما أن الإنتاج الزراعي يعتمد على عنصري الإنتاج وهما (رأس المال، العمل) وأن إمكانية الإحلال متاحة بين هذين العنصرين لتحقيق حجم معين من الإنتاج، وبذلك تم الحصول على معدل النمو المطلوب للاستثمار الزراعي اللازم لتحقيق معدل النمو المرغوب في الإنتاج الزراعي الليبي، حيث قدر بنحو 4.9%. أما من خلال تطبيق نموذج (هارود - دومار) على القطاع الزراعي لقياس أثر الاستثمارات الزراعية المنفذة على معدل النمو بهذا القطاع بلغ متوسط معدل النمو بالقطاع الزراعي الناشئ من الاستثمار الزراعي في ليبيا نحو 54.5 وهو ما يعني أن زيادة معدل نمو القطاع الزراعي بنسبة 1% فإنه لابد من زيادة معدل الاستثمار الزراعي بنسبة 54.5% وذلك لتحقيق نمو في القطاع الزراعي، وبالتالي نمو في الاقتصاد الليبي.

أوضحت دراسة (لامه، 2023) من خلال تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على الاستثمارات الزراعية في ليبيا خلال الفترة 2000-2018 أن مشكلة الدراسة تكمن في أنه على الرغم من المبالغ المستثمرة في القطاع الزراعي، إلا أن الاستثمارات الزراعية في ليبيا لا تزال منخفضة مقارنة بالمبالغ اللازمة لخطط التنمية الزراعية، مما أثر على أداء وكفاءة القطاع الزراعي، وتهدف الدراسة إلى تحديد مدى فاعلية أداء القطاع الزراعي في ليبيا ودور الاستثمار الزراعي من خلال التقدير القياسي لأهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على أداء الاستثمار الزراعي الليبي.

اعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة وغير المنشورة الصادرة عن الجهات الرسمية في الدولة والمنظمات العربية ومنظمات التنمية الزراعية الدولية، فضلاً عن استخدام أسلوب التحليل القياسي، وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة على حجم الاستثمار الزراعي هي القروض الزراعية، وتبين أن زيادة القروض الزراعية بنحو مليون دينار تؤدي إلى زيادة الاستثمارات الزراعية بنحو 0.66 مليون دينار ليبي، بينما انخفاض قيمة سعر الفائدة بنحو مليون دينار يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الزراعية بنحو 0.34 مليون دينار ليبي متوسط قيمة الاستثمارات في القطاع الزراعي بلغ حوالي 281.6 مليون دينار ليبي، وهو ما يمثل حوالي 11.59% من متوسط قيمة الاستثمارات القومية البالغة حوالي 2,434.7 مليون دينار ليبي، وأوصت الدراسة بزيادة القروض الزراعية بكافة أنواعها، وتخفيض أسعار الفائدة على الإقراض الزراعي

في دراسة (العباسي، 2025) تحليل كفاءة القطاع الزراعي الليبي لتحقيق النمو والاستدامة: دراسة باستخدام DEA لتحديد الاختلالات وفرص التحسين، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل كفاءة القطاع الزراعي الليبي باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، مع تحديد العوامل المؤثرة على الكفاءة من خلال نموذج Tobit، تم تحليل بيانات السلسلة الزمنية للفترة 2002-2022 لتقييم أداء القطاع الزراعي في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها ليبيا أظهرت نتائج تحليل (DEA) تفاوتاً ملحوظاً في مستويات الكفاءة الفنية عبر الفترات الاقتصادية المختلفة، حيث حققت فترة الاستقرار والنمو النسبي (2002-2010) أعلى مستويات الكفاءة، مدفوعة بزيادة الإنفاق الحكومي، وتحسن بيئة الاستثمار الزراعي في المقابل، شهدت فترة عدم الاستقرار والاضطرابات (2011-2016) تراجعاً حاداً في الكفاءة نتيجة لانهايار مؤسسات الدولة، وتراجع الدعم الزراعي، وضعف الاستثمارات، أما فترة التعالي الجزئي (2017-2022)، فقد أظهرت تحسناً في الكفاءة، لكنه ظل دون المستوى المطلوب، مما يعكس استمرار تحديات تخصيص الموارد وضعف السياسات الزراعية، كما كشفت النتائج عن تأثير تقلبات الاستثمار الزراعي، توافر الموارد الطبيعية، العمالة الزراعية، ومستوى التكنولوجيا على كفاءة الإنتاج، ومن خلال نموذج Tobit، تبين أن العمالة الزراعية، الاستثمار الزراعي، توافر المياه، ومستوى الفساد كانت من العوامل المؤثرة سلباً على الكفاءة، مما يشير إلى تحديات هيكلية في تخصيص المورد وضعف كفاءة السياسات الزراعية في المقابل، لم يكن لمستوى التكنولوجيا الزراعية تأثير معنوي، مما يسلط الضوء على ضرورة تحسين استغلال التقنيات الحديثة وتعزيز الابتكار الزراعي بناء على هذه النتائج، وأوصت الدراسة بإعادة هيكلة الدعم الحكومي، تحسين سياسات إدارة الموارد الزراعية، مكافحة الفساد، تعزيز الاستثمارات الفعالة في التكنولوجيا الزراعية، وتطوير برامج تدريب وتأهيل للعمالة الزراعية الأمر الذي يساهم في تحقيق الاستدامة الزراعية، وتعزيز الأمن الغذائي، ورفع كفاءة القطاع الزراعي الليبي في مواجهة التحديات الاقتصادية والمناخية

في دراسة (أحميدة وآخرون، 2021) حول كفاءة الاستثمار الزراعي في ليبيا خلال الفترة 2000 - 2012 حيث استهدفت الدراسة التعرف على دور الاستثمارات الزراعية في تنمية القطاع الزراعي الليبي من خلال قياس كفاءته وتقدير علاقته بالنتائج الزراعي الليبي، وكذلك مقارنته بمستوي الاستثمار الزراعي المستهدف الوصول إليه، وقد اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على أسلوب التحليل الوصفي والكمي لتحليل البيانات من خلال استخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية، وقد توصلت الدراسة الى أن كل من معدل الاستثمار الزراعي، العائد على الاستثمار الزراعي، مضاعف الاستثمار الزراعي، معامل التكتيف، قد بلغ نحو 10.0، 12.7، 06.2، 77.1، خلال متوسط فترة الدراسة على الترتيب مما يشير إلى كفاءة الاستثمار الزراعي في ليبيا، وبلغ المتوسط السنوي لعامل التوطن 92.2 خلال فترة الدراسة، ومنه يتبين أن معامل التوطن كان أكبر من الواحد الصحيح مما يشير إلى عدم كفاءة الاستثمار الزراعي في ليبيا، واتضح من خلال نموذج (جيمس - ميد) للنمو وهو نموذج يعكس حد الانتاج الممكن، ويقوم النموذج على افتراضين هما أن الانتاج الزراعي يعتمد على عنصري الإنتاج وهما (رأس المال، العمل) وأن إمكانية الإحلال متاحة بين هذين العنصرين لتحقيق حجم معين من الإنتاج، وبذلك تم الحصول على معدل النمو المطلوب للاستثمار الزراعي اللازم لتحقيق معدل النمو المرغوب في الإنتاج الزراعي الليبي، حيث قدر بنحو 4.9%. أما من خلال تطبيق نموذج (هارود - دومار) على القطاع الزراعي لقياس أثر الاستثمارات الزراعية المنفذة على معدل النمو بهذا القطاع بلغ متوسط معدل النمو بالقطاع الزراعي الناشئ من الاستثمار الزراعي في ليبيا نحو 54.5 وهو ما يعني انه لزيادة معدل نمو القطاع الزراعي بنسبة 1% فإنه لابد من زيادة معدل الاستثمار الزراعي بنسبة 54.5% وذلك لتحقيق نمو في القطاع الزراعي، وبالتالي نمو في الاقتصاد الليبي.

النتائج والمناقشة

1.دراسة تطور بعض مؤشرات القطاع الزراعي الليبي للفترة"1990 - 2004

بدراسة تطور الناتج المحلي الزراعي للفترة 1990 - 2004 تبين أنه تراوح بين حد أعلى بلغ 2759 مليون دولار عام (1995)، وحد أدنى بلغ حوالي 1062 مليون دولار عام 2002، وبمتوسط عام خلال الفترة بلغ حوالي 2041.3 كما في جدول (1)، وبتقدير دالة النمو بلغ معدل النمو السنوي المركب حوالي 2.7%، وذلك كما مبين في الجدول(2).

أما الاستثمار الزراعي فقد تراوح بين حد أعلى حوالي 236.2 مليون دولار عام 1991، وحد أدنى بلغ حوالي 7.4 مليون دولار عام 1995، وبمتوسط عام بلغ حوالي 120.89 كما في جدول (1)، إلا إن معدل النمو السنوي المركب أخذ اتجاها متزايد وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 3% كما هو مبين في الجدول(2).

وبالنسبة للعمالة الزراعية فقد تراوحت بين حد أعلى 228.3 ألف عامل عام 1999، وحد أدنى بلغ حوالي 93.2 ألف عامل عام 2004، وبمتوسط عام خلال تلك الفترة بلغ حوالي 158.1 كما في جدول(1)، وبتقدير دالة النمو بلغ معدل النمو السنوي المركب حوالي 4%، كما مبين في الجدول (2).

كما تبين إن الصادرات الزراعية قد تراوحت بين حد أعلى بلغ حوالي 298.87 مليون دولار عام 2000، وحد أدنى بلغ حوالي 1.92 مليون دولار عام 2001، وبمتوسط عام خلال تلك الفترة بلغ حوالي 62.01 كما في جدول (1)، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ حوالي 14.9% كما تبين في الجدول (2).

جدول (1) تطور بعض مؤشرات القطاع الزراعي الليبي للفترة 1990 - 2004

الواردات الزراعية "مليون دولار"	الصادرات الزراعية "مليون دولار"	العمالة الزراعية "الف عامل"	الاستثمارات الزراعية "مليون دولار"	الناتج المحلي الزراعي "مليون دولار"	السنوات
536.37	26.20	155.0	217.8	15 71.0	1990
1204.44	58.86	157.0	236.2	1712.4	1991
1218.00	51.35	159.0	33.7	1845.6	1992
1227.36	48.67	163.0	194.9	2039.0	1993
1205.28	48.04	167.0	21.6	2735.0	1994
1183.21	47.4	170.2	7.4	2759.0	1995
934.00	187.96	218.3	64.7	2154.5	1996
1618.99	35.28	224.1	183.6	2356.6	1997
2296.67	48.57	226.5	67.5	2669.0	1998
499.03	57.38	228.3	61.8	2513.0	1999
1977.6	298.87	108.0	163.2	2666.0	2000
439.3	1.92	104.0	149.8	2363.0	2001
779.2	6.15	101.0	183.7	1062.0	2002
779.2	4.98	97.0	123.5	1066.0	2003
1685.0	8.50	93.2	104.0	1107.0	2004
17583.53	930.13	2371.5	1813.4	30619.1	الاجمالي
1172.24	62.01	158.1	120.89	2041.3	المتوسط
2296.67	298.87	228.3	236.2	2759.0	اعلى قيمة
439.28	1.92	93.2	7.4	1062.0	اقل قيمة

المصدر: جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، الخرطوم، السودان، أعداد متفرقة.

كما بينت الدراسة ان الواردات الزراعية تراوحت بين حد أعلى بلغ حوالي 2296.7 مليون دولار عام 1998، وحد أدنى بلغ حوالي 439.3 مليون دولار عام 2001، وبمتوسط عام خلال تلك الفترة بلغ حوالي 1172.2 كما في جدول (1)، إلا أن معدل النمو السنوي المركب أخذ اتجاها متزايد وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ حوالي 0.1% كما تبين في الجدول (2).

جدول (2) معادلات الاتجاه الزمني العام لمؤشرات القطاع الزراعي الليبي خلال الفترة (1990-2004)

المؤشر الاقتصادي	معدل النمو	F	R2
الناتج المحلي الزراعي	%2.7	17.52	%74
الاستثمار الزراعي	%3	0.94	%67
العمالة الزراعية	%4	9.35	%61
الصادرات الزراعية	%15	4.17	%24
الواردات الزراعية	%0.1	0.44	%6.8

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول(1)

2- دراسة تطور بعض مؤشرات القطاع الزراعي الليبي للفترة "2005 - 2020"

بدراسة الناتج المحلي الزراعي للفترة 2005 - 2020 تبين أنه تراوح بين حد أعلى بلغ حوالي 2004.1 مليون دولار في عام 2010، وحد أدنى بلغ حوالي 267.1 مليون دولار في عام 2019، وبمتوسط عام بلغ حوالي 1063.2 كما هو مبين في الجدول (3)، وبتقدير دالة النمو بلغ معدل النمو السنوي المركب حوالي 8.1%، كما هو موضح في الجدول (4).

وبدراسة الاستثمار الزراعي تبين أنه قد تراوح بين حد أعلى بلغ حوالي 330.2 مليون دولار عام 2007، وحد أدنى بلغ حوالي 79.8 مليون دولار عام 2008، وبمتوسط عام خلال تلك الفترة 146.2 كما هو مبين في الجدول (3)، كما تبين إن معدل النمو السنوي المركب بلغ حوالي 0.7% كما هو موضح في الجدول (4).

وبدراسة العمالة الزراعية تبين أن قد تراوحت بين حد أعلى بلغ حوالي 340.2 ألف عامل عام 2016، وحد أدنى بلغ حوالي 54 ألف عامل عام 2014، وبمتوسط عام خلال تلك الفترة بلغ حوالي 155.8، كما هو مبين في الجدول (3)، وبتقدير دالة معدل النمو بلغ معدل النمو السنوي المركب 10% كما هو موضح في الجدول(4).

وبدراسة الصادرات الزراعية تبين أنها قد تراوحت بين حد أعلى بلغ حوالي 137.80 مليون دولار عام 2016، وحد أدنى بلغ حوالي 3.02 مليون دولار عام 2005، وبمتوسط عام خلال تلك الفترة بلغ حوالي 44.66، كما هو مبين في الجدول (3)، وبتقدير دالة النمو بلغ معدل النمو السنوي المركب حوالي 23%، كما هو موضح في الجدول(4).

وبدراسة الواردات الزراعية تبين أنها قد تراوحت بين حد أعلى بلغ حوالي 3969.7 مليون دولار عام 2014، وحد أدنى بلغ حوالي 1684.5 مليون دولار عام 2006، وبمتوسط عام خلال تلك الفترة بلغ حوالي 2634.6، كما هو مبين في الجدول (3)، وبتقدير دالة النمو بلغ معدل النمو السنوي المركب حوالي 5.3% كما هو موضح في الجدول(4)

جدول (3) تطور بعض مؤشرات القطاع الزراعي الليبي للفترة "2005 - 2020"

الواردات الزراعية "مليون دولار"	الصادرات الزراعية "مليون دولار"	العمالة الزراعية "الف عامل"	الاستثمارات الزراعية "مليون دولار"	الناتج المحلي الزراعي "مليون دولار"	السنوات
1732.3	3.02	91.0	106.0	1187.0	2005
1684.5	7.17	88.9	175.3	1254.0	2006
2093.3	7.17	86.8	330.2	1512.0	2007
2093.3	7.17	86.8	79.8	1813.0	2008
2093.3	7.17	86.8	91.3	1906.0	2009
2093.3	7.17	82.9	107.5	2004.1	2010
2093.3	7.17	80.9	115.0	686.0	2011
2093.3	7.17	80.9	209.5	686.0	2012
2093.3	7.17	57.0	189.2	885.0	2013
3969.7	91.7	54.0	166.3	885.0	2014
3502.1	134.3	54.2	142.8	885.0	2015
3259.7	137.8	340.2	130.2	744.8	2016
2989.1	101.4	334.4	135.0	820.4	2017
3582.1	118.8	329.2	122.8	276.4	2018
3386.2	38.6	324.6	120.3	267.1	2019
3394.3	31.5	313.3	118.0	1200.2	2020
42153.19	714.48	2492.0	2339.136	17011.9	الإجمالي
2634.57	44.66	155.8	146.20	1063.2	المتوسط الحسابي
3969.70	137.80	340.2	330.2	2004.1	أعلى قيمة
1684.46	3.02	54.0	79.79	267.1	أقل قيمة

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، الخرطوم، السودان، أعداد متفرقة.

جدول (4) معادلات الاتجاه الزمني العام لمؤشرات القطاع الزراعي الليبي خلال الفترة (2005-2020)

المؤشر الاقتصادي	معدل النمو	F	R2
الناتج المحلي الزراعي	%8.1	9.44	%40
الاستثمار الزراعي	%0.7	0.33	%4.8
العمالة الزراعية	%10	17.19	%55
الصادرات الزراعية	%23.8	9.35	%40
الواردات الزراعية	%5.3	33.87	%71

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول (3)

جدول (5) معدل التغير السنوي لمؤشرات القطاع الزراعي الليبي خلال الفترة (1990-2020)

المتغير	الفترة الأولى (معدل التغير)	المتوسط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الفترة الثانية (معدل التغير)	المتوسط	أعلى قيمة	أدنى قيمة
1. الناتج المحلي الزراعي	%2.7	2041.3	2759	1062	%8.1	1063.2	2004.1	267.1
2. الاستثمار الزراعي	%3	120.89	236.2	7.4	%0.7	146.20	330.2	79.79
3. العمالة الزراعية	%4	157.1	228.3	93.2	%10	155.8	340.2	54
4. الصادرات الزراعية	%15-	62.01	298.97	1.92	%23.8	44.66	137.80	3.02
5. الواردات الزراعية	%0.1	1172.24	2296.67	439.28	%5.3	2634.57	3969.7	1684.46

المصدر: جدول (2)، (4)

نلاحظ من بيانات الجدول (5) أن معدل نمو الناتج المحلي الزراعي في الفترة الثانية "2005 - 2020" أعلى من الفترة الأولى "1990 - 2004" وكذلك بالنسبة للحال بالنسبة للعمالة الزراعية والصادرات الزراعية وأيضاً الواردات الزراعية، غير أن الأمر اختلف بالنسبة لمعدل نمو الاستثمار الزراعي فقد كانت الفترة الأولى أعلى نمواً من الفترة الثانية.

النتائج

يعد القطاع الزراعي من الأنشطة الاقتصادية المهمة في ليبيا حيث يساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب نسبة كبيرة من القوى العاملة ويلعب دوراً مهماً في التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وجاءت هذه الدراسة للتعرف على أداء القطاع الزراعي الليبي خلال الفترة من 1990 إلى 2020، وتناولت الدراسة تحليل عددًا من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي ذات العلاقة بالقطاع الزراعي،

حيث تم تقسيم الفترة الزمنية إلى مرحلتين: الأولى (1990-2004) والثانية (2005-2020). وتضمن التحليل دراسة تطور كل من الناتج المحلي الزراعي الإجمالي، الاستثمارات الزراعية، والعمالة الزراعية، بالإضافة إلى مؤشرات الصادرات والواردات الزراعية، وقد أظهر التحليل وجود فروقات واضحة بين الفترتين نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة، وانعكاسها المباشر على القطاع الزراعي، حيث أن معدل نمو الناتج المحلي الزراعي في الفترة الثانية "2005 - 2020" بلغ 8.1% وهو أعلى من الفترة الأولى "1990 - 2004" الذي بلغ 2.7% وكذلك بالنسبة للحال بالنسبة للعمالة الزراعية فقد بلغ معدل النمو 10% في حين بلغ في الفترة الأولى 4% بينما معدل النمو للصادرات في الفترة الثانية بلغ 23.8% بينما كان للفترة الأولى متناقص وبلغ -15% وايضاً الواردات الزراعية كان معدل نموها في الفترة الثانية اعلى وبلغ 5.3% في حين بلغ في الفترة الأولى 0.1%، غير أن الأمر اختلف بالنسبة لمعدل نمو الاستثمار الزراعي فقد كانت الفترة الأولى أعلى نمواً وبلغ 3% ووصل في الفترة الثانية الى 0.7%.

التوصيات:

- 1- تنمية الصادرات الزراعية الليبية مع التركيز على المنتجات والسلع ذات الأهمية النسبية في إنتاجها محلياً ومراعاة القدرة التنافسية ومتطلبات الأسواق الخارجية، وكذلك حماية المنتج المحلي ودعمه وتشجيعه لغرض الإنتاج للتصدير.
- 2- دعم وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في مشاريع التنمية الزراعية، سواء من خلال تشغيل المشروعات الحالية، أو الاستثمارات في مشروعات جديدة والسعي لزيادة فعالية الاستثمارات الزراعية من خلال تحقيق توزيع أمثل لهذه الاستثمارات عبر مختلف مجالات القطاع الزراعي.
- 2- تعزيز البحث الزراعي كونه عاملاً أساسياً في تمكين المزارعين من مواجهة التحديات وإيجاد حلول المشكلات الزراعية.
- 3- التركيز على تطوير البنية التحتية للقطاع باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للنهوض بالزراعة والتوسع في الرقعة الزراعية عبر استصلاح أراض جديدة، واستغلال الأراضي الهامشية، وضع الخطط والبرامج المناسبة لاستصلاح الأراضي واستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي.

المراجع

1. جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، الخرطوم، السودان، أعداد متفرقة.

2. حنان محمد العباسي ، تحليل كفاءة القطاع الزراعي الليبي لتحقيق النمو والاستدامة: دراسة باستخدام DEA لتحديد الاختلالات وفرص التحسين، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد (19)، العدد(1)،2025.
3. زهرة صالح أحميدة ، سليمة المهدي عبدالقادر ، حسنية عبدالله محمد ، (2021) كفاءة الاستثمار الزراعي في ليبيا خلال الفترة 2000 - 2012، مجلة البيان العلمية، العدد الثامن،يناير، 2021.
4. صلاح الدين المهدي ، أسامة محمد بن حامد ، دور القطاع الزراعي في التنمية الزراعية في لسا وأفاقه المستقبيلة خلال الفترة 2016 - 2002، مجلة الجامعي ، العدد (32) ،خريف 2020.
5. صلاح السنوسي أشتيوي لامه ، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على الاستثمارات الزراعية في ليبيا خلال الفترة 2000 -2018 مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقي، العدد (30) ،ديسمبر، 2023.
6. - أحمد محمد فراج ،عوض بالقاسم الأعيرج، الآثار الاقتصادية لبعض مؤشرات التنمية الزراعية على القطاع الزراعي في ليبيا،مؤتمر الاقتصاد الليبي بين تشخيص الواقع وآليات التطوير ،مركز الدراسات الاقتصادية، مجمع الدعوى الإسلامية،بنغازي، ليبيا،2014
7. علي المهدي ناصف، ناصر ساسي محمد ،دراسة تحليلية باستخدام مقياس كوسوف للتنمية، المؤتمر الأول للاقتصاديين الزراعيين، جامعة عمرالمختار، البيضاء ، ليبيا،14/15/16/نوفمبر، 2017 .